

أصدرت محكمة التعقيب القرار الآتي :

بعد الاطلاع على مطلب التعقيب المقدم بتاريخ
01-06-2018 من طرف الاستاذ "م.د" المحامي
لدى التعقيب.

نيابة عن : "ن.ش".

ضد : "ن.ج".

تتوبها: الاستاذة "ا.ف".

طعنا في القرار الاستئنافي الشخصي عـ
69555 عدد الصادر عن محكمة الاستئناف بصفاقس
بتاريخ 02-05-2018.

والقاضي نصه: " نهائيا بقبول الاستئنافين
الاصلي والعرضي شكلا وفي الاصل بنقض الحكم
الابتدائي والقضاء من جديد برفض الدعوى وايقاف
مفعول القرارات الفورية المتخذة بالطور الاول
والغاء جميع النتائج القانونية الناجمة عنها منذ
صدور هذا الحكم وتغريم المستأنف ضده لفائدة
المستأنفة بستمائة دينار (600 د) لقاء اتعاب
التقاضي واجرة المحاماة عن طوري التقاضي
وبحمل المصاريف القانونية عن الطرفين عليه
واعفاء المستأنفة من الخطية وارجاع معلومها
المؤمن اليها وبرفض الاستئناف العرضي موضوعا
".

وبعد الاطلاع على مستندات التعقيب
المبلغة للمعقب ضده بواسطة عدل التنفيذ
الاستاذ "ر.م" بتاريخ 20-06-2018 حسب
محضره ع 15636 دد.

وعلى نسخة الحكم المطعون فيه وعلى
جميع الاجراءات والوثائق المقدمة في 02-
07-2018 حسب مقتضيات الفصل 185 من
م م ت.

وبعد الإطلاع على ملحوظات النيابة
العمومية لدى هذه المحكمة والرامية الى طلب
الحكم بقبول مطلب التعقيب شكلا ورفضه
اصلا.

وبعد الإطلاع على أوراق القضية
والمفاوضة بحجرة الشورى صرح علنا بما
يلي:

من حيث الشكل :

حيث استوفى مطلب التعقيب جميع
اوضاعه وصيغته القانونية طبق احكام الفصل
175 وما بعده من م م ت مما يتجه معه
قبوله من هذه الناحية.

من حيث الاصل :

حيث تفيد وقائع القضية كيفما اوردها
الحكم المنتقد والاوراق التي انبنى عليها قيام
المدعي في الاصل (المعقب) لدى المحكمة
الابتدائية عارضا انه متزوج بالمدعى عليها

منذ 22-09-2009 وانجبت منه الابن "ا"
المولود في 01-11-2013 وقد تعمدت
زوجته مغادرة محل الزوجية والاستقرار تارة
بمحل والديها وتارة بمحل احد الاقارب رغم
انه وفر لها محلا تتوفر فيه جميع
الضروريات والكماليات حسب محضر
المعاينة عدد 1524 المحرر من قبل عدل
التنفيذ الاساتذة "ف.ع" بتاريخ 20-01-
2014 وقد رفضت الرجوع الى محل
الزوجية رغم تدخل تدخل الاهل والاقارب
مما اضطره الى التنبيه عليها بواسطة نفس
عدل التنفيذ المذكور بتاريخ
07-09-2013 حسب رقيمها عدد 1370 الا
انها رفضت مساكنته.

لهذا طلب الحكم بايقاع الطلاق للضرر
من زوجته واسناد حضانة ابنه اليه.

وبعد استيفاء الاجراءات القانونية
اصدرت محكمة البداية حكمها عدد 7237
بتاريخ 03-07-2015 يقضي ابتدائيا بايقاع
الطلاق بين الزوجين المتداعين للمرة الاولى
بعد البناء بموجب الضرر الصادر عن
الزوجة والاذن لضابط الحالة المدنية
بالتنصيص على ذلك بطرة رسم صداقهما
وبدفاتر حالتهم المدنية والمصادقة على
القرار الفوري الصادر بتاريخ 03-06-2014
وتغريم المدعي عليها لفائدة المدعي بمبلغ
ثلاثمائة دينار (300 د) لقاء ضرره المعنوي
من الطلاق وبمئتين وخمسين دينارا (250 د)

لقاء اتعاب تقاضي واجرة محاماة وحمل
المصاريف القانونية عليها .

وبعد استيفاء الاجراءات القانونية
اصدرت محكمة الاستئناف قرارها عدد
69555 السالف بيان نصه بالطالع.
فتعقبه نائب المستشار ضد المدعي في
الاصل ناعيا عليه:

-1- خرق احكام الفصل 23 من م أ ش:

قولا بان مغادرة المعقب ضدها محل
الزوجية ورفضها الرجوع اليه يجعلها ناشزا
جراء اخلالها بواجب المساكنة رغم انه وفر
لها محلا به جميع المرافق الضرورية ومستقل
عن محل والديه والذي رضيت به منذ خطبتها
باعتبارها تقطن بجوار محل سكني والديه وما
دفعت به من طردها منه ظل مجردا ولم
تستجب لطلب الرجوع الى محل الزوجية
رغم التنبيه عليها بتاريخ 07-09-2013
بموجب الرقيم عدد 1370 وبعد ان تولت رفع
ادبائها هذا وان الطاعن لم يصرح بالجلسة
الصالحية المنعقدة يوم 15-07-2014 بان
زوجته استأنفت الحياة الزوجية بل صرح
باصرارها على طلبه ودفعه بمغادرتها محل
الزوجية وما ورد على لسانها بخصوص محل
الزوجية بتعارض ما ضمن بمحضر المعاينة
عدد 1524 المؤرخ في 20-01-2014.

-2- تحريف الوقائع وضعف التعليل:

قولا بان محكمة القرار المنتقد حرفت
الوقائع حين عللت قضائها يكون الزوج لم
ينف رجوع زوجته لمساكنته بالجلسة
الصحية المنعقدة يوم 15-07-2014
ضرورة ان الطاعن بتلك الجلسة اصر على
طلب الطلاق لمغادرة زوجته محل الزوجة
وانه وجه لها تنبيهها بالرجوع اليه وما انتهت
اليه المحكمة من مصادقة الزوج على صحة
تصريحات الزوجة بالجلسة المذكورة لا
اساس له اذ ان الزوجة لم ترجع لمحل
الزوجة منذ ان غادرت في شهر سبتمبر
2013 وهي تقيم مع افراد عائلتها بمحلهم
الكائن بولاية بن عروس ومجرد تعبير عن
الرجوع الى محل الزوجة لا ينتفي معه
الضرر طالما انها لم تفعل ذلك خاصة وانها
لم تقدم اي دليلا يبرر مغادرتها محل الزوجة
لمدة خمس سنوات.

-3- هضم حقوق الدفاع:

قولا بان الطاعن تعذر عليه الحضور
بجلسة التحريرات المكتبية بسبب مرضه
الثابت بالشهادة الطبية المضاف علما وان
مصاب بمرض خطير على مستوى الكبد
وحالته الصحية متدهورة ورفض محكمة
القرار المنتقد اعادة التحريرات بشكل هضم
لحقوق الدفاع.

لهذا طلب الحكم بقبول مطلب التعقيب
شكلا واصلا ونقض القرار المطعون فيه مع
الاحالة.

المحكمة :

عن جملة المطاعن لتداخلها واتحاد

القول فيها:

حيث ان تقدير الوقائع مسألة واقعية خاضعة لمطلق اجتهاد محكمة الموضوع شرط التقييد بما ثبت لها من تلك الوقائع بحسب مظروفات الملف وقد خلصت محكمة القرا المنتقد الى كون استئناف الحياة الزوجية ورجوع الزوجة المعقب ضدها والمستأنف لديها الى محل الزوجية بعد التنبيه عليها بواسطة عدل تنفيذ يزيل سبب المضرة التي كانت سندا للدعوى مستندة في ذلك لتصريحات طرفي القضية المسجلة عليهما بالجلسة الصالحة المنعقدة يوم 15-07-2014.

وحيث وخلافا لما استنتجته محكمة القرار المنتقد ولئن صرحت الزوجة للمدعي عليها بالجلسة الصالحة المذكورة انها استأنفت الحياة الزوجية بعد التنبيه عليها من زوجها بواسطة عدل التنفيذ فقد اكد الزوج صراحة بان زوجته لم ترجع الى محل الزوجية رغم التنبيه عليها بواسطة عدل التنفيذ وكانت بذلك مسألة رجوع الزوجة لمحل الزوجية موضوع نزاع بين الطرفين بما يجعل ما استخلصته محكمة القرار المنتقد من عدم نفي الزوج لواقعة رجوع زوجته لمحل الزوجية منطويا على تحريف صارخ لوقائع النزاع نتج عنه

ضعفا في التعليل الموازي لفقدانه وعدم ملاءمة النتيجة المتوصل اليها مع وقائع النزاع والتي تفيّد وان الزوجة بررت مغادرتها لمحل الزوجية عند التحرير عليها مكتبيا في الطور الاستئنافي بطردها منه من قبل والد زوجها ومساندة هذا الخير لذلك واشتراطها لاستئناف الحياة الزوجية توفير مسكن يحقق لها كل اسباب الراحة المسألة التي تغافلت عنها المحكمة نتيجة سوء تقديرها لوقائع النزاع وعدم وضعها في اطارها الصحيح بما ادى الى سوء تطبيق احكام الفصل 23 من م اش الامر الذي يحتم نقض قرارها.

ولهذه الأسباب :

قررت المحكمة قبول مطلب التعقيب شكلا و اصلا ونقض القرار المطعون فيه واحالة القضية الى محكمة الاستئناف بصفاqs لاعادة النظر فيها مجددا بهيئة اخرى واعفاء الطاعن من الخطية وارجاع المال المؤمن اليه.

وصدر هذا القرار بحجرة الشورى بجلسة يوم 26-12-2018 عن الدائرة المدنية الثامنة برئاسة السيدة مفيدة الشوالي وعضوية المستشارتين السيدتين سهام الصمادحي وبسمة بودن وبحضور ممثل الادعاء العام السيدة سارة بوطبة وبمساعدة كاتب الجلسة السيد توفيق المناصري.

وحرر في تاريخه